الأطر الأيديولوجية والفكرية ودورها في التنمية المستدامة ليبيا انموذجا

د. علي محمد علي الطنازفتي[1]، د. فتحي بلعيد أبو رزيزة[2]

[1] الجامعة الأسمرية الإسلامية - كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن-ليبيا، alialtnazfti@yahoo.com

[2] الجامعة الأسمرية الإسلامية - كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن-ليبيا، fathiap3030@gmail.com

ملخص:

توجيه الرأي العام إيديولوجيًا وفكريًا لصالح التنمية بدل الصراعات والنزاعات والحروب المسلحة في المحيط المحلي والدولي غاية في الأهمية ، من خلال تحويله إلي برامج عمل يدعم ويساند النمو ويساعد في القضاء على الفقر المدقع ، ويحد من التفاوت الاجتماعي ، ويرقى ببناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وإنصافا واستدامة ،ويحافظ على مكاسب التنمية الحالية ، ويضيف قيمة مادية ومعنوية للأجيال القادمة... ولاسيما أن التنمية المستدامة صارت حاجة ومطلب وقضية وطنية وإقليمية وحتى دولية تمس الأمن القومي الوطني والدولي ، لأن دول العالم في سفينة واحدة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

المقدمة :

توجيه الرأي العام إيديولوجيًا وفكريًا لصالح التنمية بدل الصراعات والنزاعات والحروب المسلحة في المحيط المحلي والدولي غاية في الأهمية ، من خلال تحويله إلي برامج عمل يدعم ويساند النمو ويساعد في القضاء على الفقر المدقع ، ويحد من التفاوت الاجتماعي ، ويرقى ببناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وإنصافا واستدامة ،ويحافظ على مكاسب التنمية الحالية ، ويضيف قيمة مادية ومعنوية للأجيال القادمة... ولاسيما أن التنمية المستدامة صارت حاجة ومطلب وقضية وطنية وإقليمية وحتى دولية تمس الأمن القومي الوطني والدولي ، لأن دول العالم في سفينة واحدة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

وبما أن التنمية المستدامة تسعى لتوفير احتياجات الأجيال الحالية بقدر سعيها لعدم إهدار مستحقات الأجيال القادمة ، عليه فهي هدف أيديولوجي استراتيجي يساعد في النهوض والتطور باستثمار الموارد " البشرية والمالية والطبيعية والمعلوماتية " الاستثمار الأمثل دون استنزافها أو اهدارها اضافة إلي أن الاستدامة تهتم وتسعي بوضع خطط تتناسب فيها الأهداف مع الامكانيات والإمكانات ، أي يتناسب ويتوازن فيها التخطيط مع التنظيم .

هذا التناسب والتوازن يقوم به الإنسان الذي يجب أن يكون في موضع الصدارة والاهتمام لهذه التنمية ، بحيث يقترن فيها اقتصاد المعرفة بالتنمية المستدامة .

مع الإشارة في هذا السياق بأنه لا تنمية إلا في إطار مرجعي ديني أو تشريعي " دستوري" *(العمراوي ،2015، www.aleqt.com) أو أيديولوجية فكرية وطنية تعبر عن الهُوية تضبط القيم وتحدد الأهداف الاستراتيجية المراد الوصول إليها- إضافة إنه لا تنمية إلا بالإشباع في الحاجات أو الاحتياجات فهي منطلق التنمية ؛ ثم يرتفع السقف بعد اشباعها للمطالب كرفاه حتى نصل لتعامل والتفاعل مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية . إذا فالتنمية المستدامة عنصر مهم في مشروع تطور أي دولة ، وربما تختلف نماذج التطبيقات من دولة إلى أخرى.

بناء على ما تقدم كانت **مشكلة البحث** تتمحور في : ما مدى تأثير الأطر الفكرية والأيديولوجية (عبدالله ، 2001،ص139-141) على التنمية المستدامة في المجال العام الليبي،وفي أي مرحلة تنموية من التداول الاصطلاحي هي؟

في حين كانت فرضية البحث تنطلق من إن أسبقية تقديم سؤال الهُوية على سؤال النهضة في كل إطار فكري أو أيديولوجي دون الربط بينها هو ترسيخ **لتنمية الأيديولوجية** دون فهم ووعي لعملية طرحها لـ" الشك المعرفي والتمحيص والحوار والمراجعات " بأنها **أيديولوجية لتنمية** لا تنمية للأيديولوجية ، هذا الترسيخ الفاقد للحوار يسوق لخطاب تزييف الوعي، وهو يستنزف الامكانيات والإمكانات ، والمتتبع للأحداث في ليبيا يجد أن فهم الهُوية يلتصق بأفكار العصور الوسطى المسيحية - في حين منشأ المرحلة التنموية "خريطة طريق سكة التنمية " يجدها في بوادر مرحلة الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي وهي الفترة المتعلقة بمنشأ مصطلح التنمية الاقتصادية التي كان ينظر فيها للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ، وهذا يوضح أن صانع القرار يدور في فكرة محاولة تنمية الإنسان ولم يصل بعد لإنسان التنمية بسبب أن المواطن لا زال يبحث عن احتياجاته ويسعى لتحقيق مطالبه وغابة عنه قضاياه .

بناء على هذه الفرضية فإن **أهمية هذا الموضوع** قائم على أن معالجة هذه الفرضية هو أقرب في الطرح لمجال التنظير والنقد فهو يطرح تساؤلات تحتاج لإجابات (سؤال عن سؤال عن سؤال) ينطلق في تساؤلاته من سؤال الهُوية كأيديولوجية فكرية متفاعلا مع تساؤلات تطرح حولها ، وصولا إلى سؤال التنمية محددًا المصطلح التداولي الذي يتناسب ويتوافق مع الوضع التنموي الليبي في هذه المرحلة

المنهج : استعمل الباحث المنهج الوصفي لتوضيح الأثر الأيديولوجي ما بعد 2011م على الهُوية الوطنية وتداعياتها على التنمية في ليبيا، معتمدا في هذا الوصف على التفسير والنقد باعتباره من مهمة الفكر الفلسفي والأيديولوجي .

المدخل : وظف في هذا البحث المدخل الأيديولوجي، والأيديولوجيا في هذا البحث هي التركيبة الذهنية التي يتبناها فرد أ و قبيلة أو جهة مكانية أو حزب أو جماعة أو دولة ... و لها تصوران : التصور الأول الجزئي وهو الموقف الشكي أو ألارتيابي من أفكار الخصم أو رؤيته مثل : العزل السياسي.. ، والتصور الآخر كلي عام وهو يرتبط بتفكير طبقة أو حقبة تاريخية أو فئة اجتماعية أو جماعة من الجماعات للهوية الثقافية بشقيها الموروث والسائد "هيمنة الوعي" *،ويكون التصور في هذا البحث قبلي وبعدي أيضا قبلي ذو تركيبة ذهنية أحادية يمثلها النظام السابق ،و بعدي متعدد التركيبات الذهنية في الوقت الحاضر. (مانهايم ، 1980، ص57،59)

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلي توضيح أثر هُوية الانتماء الأيديولوجي وصراع الأيديولوجيات على التنمية وتداعي هذا التوجه على تنمية الإنسان وتنمية المجال العمراني العام ، إضافة إلي فهم ومعرفة أي حقبة تنموية يلامسها النموذج الليبي ،تنمية اقتصادية ، تنمية بشرية ، تنمية شاملة ، تنمية مستدامة ، والغاية هي الوعي بصفة الوضع الحالي وترشيد إستغلال الموارد المتوفرة ،وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل، إضافة إلى المساعدة في وضع استراتيجية لكيفية سد الاحتياجات ورفع سقف المطالب ثم الدخول في مجال القضايا لتحقيق التقدم والرفاه الاجتاعي.

من خلال الطرح المنهجي السابق يتحرى الباحثان الملامح الايديولوجية والفكرية للتنمية في ليبيا التي يبدو أنها لازالت تدور في **اشكالية الوعي بالذات**،وهي تتصدر المشهد السياسي الليبي في سلم أولوياتها الاستراتيجية - بسبب أن هذا الوعي جلب الموروث التاريخي ورموزه ووظفه في التوجه الايديولوجي *فتمت المفاصلة أو العزل السياسي** مابين القبلي ذو

التركيبة الأيديولوجية الآحادية التي يمثلها النظام السابق، وبين البعدي متعدد التوجهات الذهنية الايديولوجية " إخواني ، سلفي مدخلي جهادي...، صوفي ، ليبرالي ... ، بل أن المناطقي وتعدد توجهاته السياسية الأيديولوجية برز في المشهد السياسي والقتالي مابين المناطق الليبية - مع توظيف ما كان مسكوت عنه ومخفي في الماضي أيديولوجيًا ودينيًا في التعبئة الاجتماعية لتصفية الحسابات ،في ظل أزمة وعي بمصطلح النظام السياسي، ومؤسسات الدولة ، والدستور... وبفقدانها أُنهكت واستنزفت اشكالية الوعي بالذات التي تداعت على الوعي بالتنمية، وهددت وحدة المصير والعيش المشترك ،هذه التفاصيل وغيرها هي في متن التصورات التنظيرية الأيديولوجية الآتية :

أولا-أسبقية سؤال الهُوية*على سؤال التنمية في الحوار الليبي:** في الحوار الفكري للتنمية في ليبيا يتقدم طرح سؤال الهُوية كأيديولوجية **من هو؟ونحن؟ وأنتم ؟ "he,we,your"_** على سؤال التنمية كعمران وتقدم وتطور ونهضة "النموذج ،المشروع ،..." أي يسبق سؤال من أين أنت القبيلة الجهة والانتماء المذهبي**** ... مقابل سؤال ماهو مشروعك التنموي أو أي كتاب مهم يمكن أن تقرءاه يوسع إدراكك وينهض بمعارفك ،أوكيف نحقق العدالة الاجتماعية ،ونخرج من التخلف إلي التقدم ونواكب تطورات العصر ، هذا التصور التنموي لم يناقش ولم يحسم بعد، وإن تم الحوار فيه فمن يحاور فيه؟ (مزدوجي الجنسية - النخب السياسية*****- النخب العلمية- الفرق المذهبية...) والتي لا زالت خلافاتها لم تنضبط حول تحديد مفهوم الوطن والبيعة وكيفية صرف الزكاة ، فضلا عن هُوية الدولة هل هي مدنية أم عسكرية أو قانونية؟ هذا الطرح يجب أن يتم حسمه لأنه يستنزف الزمن والموارد البشرية والمالية ويصبح عقبة في تحديد الهدف الاستراتيجي.

كما أن سؤال الهُوية الوطنية المطروح في المجال السياسي عند (صانع القرار) هو ذاتي أيديولوجي لا سؤال هُوياتي جمعي يتعلق بضرورة استرداد هيبة وجود الدولة واستقرارها واستقلال إرادتها السياسية ******وبعدها يتم التفاعل والحوار مع سؤال التنمية،والذي يمكن اقترانه بسؤال الهُوية في سلم الأولويات الاستراتيجية ،والسبب أن سؤال التنمية يتنازعه القومي والديني... بل حتى المذهبي والجهوي ... وجر وراءه اصطفافات في الداخل والخارج، وظفه كلُ أيديولوجي حسب قراءته لمصالحه أو منافعه .

هذا يوضح أن الأفكار السياسية المطروحة في ليبيا في سلم أولوياتها مقلوبة "وعي أيديولوجي مقلوب" فبدل النقاش عن قيم النهضة والعمران مابعد التفاهمات السياسية - وحسم طرح سؤال الهُوية الوطني" الدستور ،حماية الوحدة الوطنية..." ،صار الحديث عن سؤال الهُوية في صيغة أولوية الأنا الذات" مذهبية ، جهوية ..." على النحن الدولة ، هذا سبب فقدان الثقة عند المواطن في عملية التحول الديمقراطي ، إذ تعددت المراحل الانتقالية وتغولت المليشيات في المشهد السياسي كنخب لملء الفراغ ، مع العلم أن السؤال الذي يطرح من نحن ؟ ومن هم ؟ لا يوظف لتنوع الثقافي، أو توسع في فهم طرق البناء والنهوض، بل وظف كسؤال تفكيك وانفصال وتحيز.

إضافة إلى أن سؤال الوعي بالهُوية وأسبقيته كأيديولوجية على التنمية في الذاكرة المعرفية، وفي إدارة الإرادة السياسية يحتاج لضبط ، فبدل أن يكون تعاقدي دستوري مضبوط بالقانون وبمؤسسات المجتمع المدني ليحمي سؤال التنمية ، لا زال الوعي بالهُوية يتحدد بمفهوم الغلبة والقبلية والجهة والمذهب ... في التشكيل الأيديولوجي للفكر ،بل أن الأيديولوجي "المستورد" لا زال يحمي مصلحة " النخبة السياسية" و"القيادة السياسية"- وهو يتعارض مع حماية الهُوية

الوطنية ومحتوي إرادة غالبية الضمير الجمعي، هذا الفصام والغلبة الأيديولوجية لمعرفة وفهم تفاصيلها ننعطف بها إلي النقطة الآتية وهي:

ثانيا - صراع الأيديولوجيات لم يضبط مفهوم العدو: العدو في المجال العام الليبي هل هو الامبريالية والصهيونية وعدم الارتكان لتبعية والاستعانة بالأجنبي على ابن الوطن ....أم أن العدو هو الفقر والتصحر والتخلف والفساد والفكر الإقصائي ....أم هذه مجتمعة.

ولكن واقع المأساة أن مفهوم العدو في المجال العام الليبي موجه بين الذات والذات في دائرة الوطن الواحد كأيديولوجية تتعارض مع الهُوية الوطنية ، إذ يوجه كل فريق للطرف الآخر سؤال من أنتم ؟ كعدو وعميل وفريق مضاد هذا في المجال الأيديولوجي الفكري ، أما في المجال الجغرافي المكاني، فالسؤال الموجه للأشخاص في " هبة فبراير" ،في نطاق المكان هو استحضار ماضي الفيدرالية ومصطلح الشرقاوي والغرباوي، بل نسب التغيير لمدن- في الخطاب الإعلامي والسياسي******،وفي مجال التاريخ الزمان،تم استدعاء مفاهيم الماضي" الفلاقة والتمشيط والقرامطة ..." وفي مجال القيم صار التدين دين ، والفتوى نص ، ومليشيات من النخب السياسية ، والمال العام غنيمة، والسلطة السياسية في وضعية أفقية لا عمودية .... وهي حالات تستلزم الاستنفار أو النفير ، لأنها مواقف أيديولوجية آحادية تصنع هُوية آحادية تهدد قيم المرجعية الدينية ومعالم الوحدة الوطنية

فبدل أن يكون سؤال العدو موجه للفقر والتخلف والتصحر والظلم الاجتماعي وجبر الضرر... حتى نحقق العدالة الاجتماعية ، ونواكب تطورات الشعوب في تنمية " الذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة" ، صار العدو نحن الذات " اشكالية الوعي" برؤية أحادية ضيقة ، وظف لها التاريخ وجغرافية الوطن وشوهت فيها القيم الدينية والعرفية التي ولدت قيم الكراهية بين أبناء الشعب الواحد ، وهذه الحالة ينطبق عليها وصف هربرت ماركيوز: " بأن المجتمع ذو البعد الواحد يمارس تزييف الوعي على أفراده ، بأن استثمر الكراهية فيما بينه بدل الاستثمار في التنمية ، حيث تم تغليب ثقافة التسلط ونفي الآخر والحكم المسبق وإسقاط التهم والتنميط" (عماد ، ،2017،بتصرف) على ثقافة الحوار، و تعالوا إلي كلمة سواء، وجبر الضرر واذهبوا فأنتم الطلقاء . مع العلم أن الحرمان والفقر والفشل التنموي يمهد لنمو التطرف فالإحباط يؤدي إلي العدوان.

هذا التفكير الأيديولوجي المقلوب الآحادي يوضح أن من "يصنع القرار السياسي ويؤثر في صنعه " لم ينضج بعد - لفقدانه هُوية المشروع الوطني، وهو يعانى من حالة ترهل قيادى بأوسع معانيه" تركيبة المجلس الرئاسي" فكيف نربط بين قيم الهُوية السياسية الوطنية وعملية التنمية؟ التي تحتاج لمراجعة واستيقاف وتحليل ، فمن الضروري ضبط وحسم سؤال الهُوية واقترانه بسؤال التنمية المعرفية والكفاءة كأيديولوجية وطنية ، فعندما يفقد صانع القرار البوصلة في عدم ربطه سؤال الهُوية كإنتماء وطني مع سؤال المشروع التنموي عندها تتحول التنمية لغنيمة ويتوسع الإسراف والاستنزاف والاستبداد ، وتصير الذات عائق "الهُوية" لا الموضوع " التنمية ".

ويترتب على ذلك الآتي:

أ- أسبقية سؤال الايديولوجية المستوردة على سؤال هُوية الولاء والانتماء الوطني : المستورد في المجال العام الليبي هو القابلية للأيديولوجية الإمبريالية ، ومنشأ انطلاقها من العزل السياسي إلي الفتوى المتشددة الإسلاموية إلي

التمثيل الجهوي للدولة بدل التمثيل الوطني، وهذا يتضح في زيارة بعض سفراء الدول للمجالس البلدية ،فضلا علي الارتماء في احضان " الناتو - تركيا -قطر- روسيا - بعض الدول العربية" والقيام بدور الخادم الدولي أو الوكيل للحرب ،إضافة إلى تقلد مزدوجي الجنسية مناصب قيادية - وعدم اقتران مفهوم التغيير"الثورة" بالتنمية ، في ظل وجود فراغ فكري وثقافي بين النخب السياسية والنخب العلمية أدي إلي عدم اتضاح معالم الهُوية الوطنية، وعدم التوافق فيما بينها جعل المجتمع أسير وسجين هذه الأيديولوجية المستوردة المضطربة.

هذه المتغيرات أثرت في الثوابت الوطنية وسلبت الإرادة السياسية، وأماني وأمال وآلام الكادحين الراغبين في العيش في دولة القانون بحرية وكرامة إنسانية وفي عملية التنمية .

ب- مما زاد الإرباك والإنهاك أيضا أن الديمقراطية لا زالت مؤدلجة كهُوية معرفية في الواقع الليبي حيث أنها تحتاج لفهم ووعي وضبط لأن هناك سؤال يطرح عليها في عملية التصويت وهو ما الفرق بين الانتخاب والتصعيد في اختيار المرشحين؟ وماهي النخب السياسية والعلمية التي تتصدر المشهد ، ومن المواطن والاجنبي "مزدوج الجنسية" ... مع العلم أن الاضطراب في عدم ضبط وفهم مفهوم العدو كفقر وتخلف... أنتج سؤال أيديولوجي هُوياتي أخر وهو :

ثالثا - البحث عن هُوية الدولة مدنية أم عسكرية : طرح هذه الجملة في الواقع الليبي هي في حد ذاتها تقييد أيديولوجي يقوم على تزييف للوعي، ويوضح معالم الصراع على السلطة ، إذ يقابل المدني العسكري ويضاده شيء طبيعي ، فالإنسان مدني بطبعه والمدنية فطرة وحرية جبل الإنسان عليها ، والعسكرية* تخصص ومهنة تتعلق بحماية سيادة الوطن وهيبته وتحمي هُويته ومكانته بين الأمم ، والمدني والعسكري أسسي لوجود الدولة واستقرارها .

وهذا الطرح الأيديولوجي ولد صراع أو تدافع سياسي متعدد له مواقف" ليبرالية ، اسلاموية، وقومية" تداعى على مصالح تنمية الوطن ، فتحول الديني إلي أيديولوجي أي " المرجعي إلي فكري" والأخلاقي الإيماني إلي براغماتي سفسطائي.

في حين السؤال الغائب والمحوري ،والذي كان يجب أن يُسأل ، والمطلوب الوجود كضرورة للطرح هو كيف نقيم دولة القانون ؟ وهو سؤال تبحث عنه الأمم ويرقي حضارتها ويضبط سلوكيات مواطنيها ،فالبحث يجب أن يكون في دولة القانون التي ترسخ قيم العدالة الاجتماعية .

أليس الذي حفز الشعب الليبي إلي التغيير في 2011م، هي المظالم الاجتماعية والمعاناة والحرمان وسوء التصرف في الموارد الاقتصادية لتعزيز التنمية ، من هنا يجب العودة للسؤال المحوري للبناء لترسيخ دولة القانون القائم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...المقترن بالتنمية.

مع العلم أن استدعاء سؤال الهُوية كأيديولوجية يكون بقدر التهديد لها مع ضرورة اقرانها بالتوازن مع العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي في التنمية المكانية، فالتنمية هي عملية مركبة بين الفكري الايديولوجي المعنوي مع المادي التنموي، أي أن الأفكار والمصالح هي التي تحرك التنمية ويجب أن يبتعد الليبيون عن مسألة الغلبة والهيمنة ، والإقصاء... فالتغيير حدث وعملية إبطائه أو إيقافه هو استنزاف للتنمية والحوار والاتفاق على كلمة سواء ينمي الوحدة الوطنية .

وعلى الباحث السياسي والمهتم أن يدرس كيف يتم الانتقال من بناء إلي أخر في ضوء اختلاف السياسات العامة التي تتطور به البناءات القبلية والبعدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية (زكريا، 1988، ص299،298).

وفي ظل غياب صفة دولة القانون لا زال مصطلح الغلبة كأيديولوجية آحادية هو المسيطر بدليل أن المشهد يوضح أن تنمية الأيديولوجية كفكر " تنمية فبراير" هي المهيمن دون النظر في اتجاهها أو مراجعتها وهل هي "فبراير التنمية" نحاول بها الوصول إلى منظومة مشتركة تعبر عن الجميع ؟ هذا السؤال به ننتقل إلى الآتي:

رابعا - من تنمية الأيديولوجية إلي أيديولوجية التنمية : طرح مفهوم القطيعة المعرفية مع أيديولوجية النظام السابق الذي كان ينمي الأيديولوجية (فوكو، 1990، ص189،190) " تنمية الأيديولوجية " دون إيجاد بديل تنموي لمسألة التحول؛ من خلال البحث عن " أيديولوجية للتنمية "* التي تقضي على الاستلاب الأيديولوجي والهيمنة على الواقع، ولا يتم هذا إلا بالبحث عن دولة القانون، أو يتم التحول من المنهج الايديولوجي الهُوياتي إلي المنهج ألارتباطي (مانهايم ،1980، ص12،13،43) الذي يقرن الهُوية بالتنمية والتنمية بالهُوية بل يغلب التنمية لخدمة الهُوية في أحيان* - والغاية هو التوصل إلى معرفة صحيحة في وجهات نظر الفرقاء الليبيون لمنظورهم لمصطلحات " الدولة و الوطن والذات والتنمية والسلطة..." ، في ظل إيجاد أرضية فكرية مشتركة تتألف من عناصر فكرية يتفق الجميع على صلاحها وجدواها وقبولها للدخول في حوار وطني بناء ، لأن تحليل حقائق الوعي الأيديولوجي (عبدالله ، 2001، ص148) يساعد على فهم ومعرفة إدراك الحقائق التاريخية والاجتماعية للمجتمع الليبي؛ ذلك أن كل طرف ينظر أيديولوجيا إلي الواقع من زاوية موقعه ، ومركزه الاجتماعي ومصلحته وقيمه الاجتماعية والأخلاقية لا من منظور المصلحة العامة للدولة وجودًا واستقرارًا، وبفرز تلك التصورات نستطيع التمهيد لتشكيل الاستقلال الذاتي للتنمية الفكرية والمادية . وفي هذا المقام يجب البحث عن فكر يدعو لتغيير الواقع بالتنمية والنهوض والتقدم، لا فكر يدعو لتبرير والتسويف والأماني وتغليب المصلحة على الإصلاح وهذا الحراك الفكري يمهد للبحث عن إنسان التنمية بعد المرور بتنمية الإنسان وتفصيل هذا في الآتي:

خامسًا - من تنمية الإنسان إلي إنسان التنمية" اقتصاد المعرفة" : في هذا السياق كيف ينتقل المجتمع الليبي سياسيا من تأمين القوة المعرفية الفكرية إلي الفعل التنموي الوجودي ، أي كيف يربط بين الذات والموضوع ويجانس بينها ، بأن يبحث عن الإصلاح المجتمعي للجميع ، من خلال تعزيز فكرة تنمية الإنسان بتوفير احتياجاته الذاتية من مأكل ومشرب مسكن ومرتب... أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلي السياسية والقانونية التي تعطيه صفة المواطنة ... من هنا يجب أن ينتقل من ماهو كائن " الاقتصاد التقليدي" إلي ما ينبغي أن يكون " اقتصاد المعرفة" ، وهذا يتم بإشباع سقف تنمية حاجات الإنسان في السياسات العامة في ظل تلاءم وتكييف الظروف والعادة مع التنمية ، حينها تنشأ الحاجة إلي نقد جديد يبحث عن إنسان التنمية من خلال طرح اقتصاد المعرفة الذي هو رديف لتقنية المعلومات والاتصال وهو يعمل على إحداث تغيرات مهمة في إنتاج المعلومات وتوزيعها.

وفقا لما سبق فإن التنمية لا تبدأ بالاقتصاد بل بمعالجة سؤال الهُوية كأيديولوجية في عقلية النخب السياسة والعلمية لأن التنمية البشرية هي الرافد والمرتكز الأساسي لجميع جوانب التنمية الأخرى- ومنها التنمية المستدامة فالبشر هو العنصر الأساسي في التنمية ، وفي هذا الطرح يجب دراسة مصطلح التمكين (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفيم)، **المبادئ المعنية بتمكين المرأة**، ص1،2) ، وهو تمكن الليبيون من السيطرة والقدرة علي إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم وإيجاد نموذج هُوياتي تنموي خاص بحالتهم الوجودية، وكيف يطرح مصطلح التشبيك (بارني، 2015م ، ص12،13،39) "تشبيك المصالح للإصلاح" فيما بينهم ، مع توطين مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة ...في مؤسسات الدولة تطبيقا لا خطابًا سياسيًا فقط .

من خلال التصور الايديولوجي الهُوياتي السابق ننعطف لفهم تداعياته عل التنمية .

سادسًا - خريطة الوعي بالتنمية " المصطلح الأجدر بالتناول": الوعي بالمصطلح الأجدر بالتناول ليس هو اشباع فكري أوأيديولوجي بل غايته ارتباط الفكر والأيديولوجيا مع سلم احتياجات ومطالب وقضايا الناس في الواقع من أجل الإشباع المادي وسد النقص ، عليه يجب فهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية حيث تعكس كل مرحلة منها طبيعة الظروف الاقتصادية للبلدان ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.

الاحتياجات* ⟷ المطالب** ⟷ القضايا***

أ- مصطلح التنمية الاقتصادية : لتحليل السيرة التاريخية لهذا المصطلح وما يحتويه من منظومة مفاهيمية، فضلا على عملية إسقاطه في المجال التنموي الليبي، يجدر الوقوف عند منشأ المصطلح الذي تم تداوله كمنشأ في عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ، وفيه كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وأن هذه الزيادة في الدخل القومي يجب أن تكون أعلى من الزيادة في معدلات نمو السكان بحيث كانت التنمية الاقتصادية مرادفا لمفهوم النمو ألاقتصادي ، حيث كان ينظر الاقتصاديون للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ، وفي هذه المرحلة عالج الفكر التنموي قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول ، وعُرفت على أنها: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة" (صالحي، 2006، ص88)

وبإسقاط هذا التعريف عى المجال العام الليبي يتضح أنه تم أخذ جزئية من منظومة مصطلح التنمية الاقتصادية وهي " السلع" وإهمال قيمة مفهوم "الخدمات" ففي الجانب المؤسسي التنظيمي الإداري الليبي حدث خلط وإرباك في ترتيب الأولويات الاستراتيجية في سلم الاحتياجات والمطالب والقضايا* بدليل أنه في الجانب المعيشي يتقدم سؤال المطالب زيادة مرتبات الجهات الإدارية العاملة في الدولة" ديوان المحاسبة ، القضاء ، الرقابة..." على باقية مؤسسات الدولة دون أن يتم الحديث في الجانب الحركي عن كيفية زيادة الانتاج "القيمة المضافة" ، وكيف نهتم باقتصاد المعرفة ، وكيف نعالج التراكم اللامعقول في زيادة موظفي الدولة ،أو كيف نطور قطاع الخدمات، هذه المطالب ** التي تطلبها بعض الجهات العاملة في الدولة كسلع قدمت على سلم الاحتياجات الأساسية للمواطن التي لم يتم إشباعها كـ " سلع وخدمات" المتعلقة في الوصول إلي أساسيات الحياة من المأكل والمرتب وتوفير غاز الطهي والبنزين والكهرباء والماء ..." سوء هذا التقدير أدى إلى أن تتحول احتياجات المواطن إلى قضايا تهدد الأمن الوطني " الهجرة في قوارب ، المضاربة بالعملة ، اعتمادات مشبوهة ،تهريب النفط والسيارات ، المطالبة بزيادة مرتبات، وارتفاع حوافز مجلس النواب ...".

في ظل إعاقة وانخفاض دور حاجيات قطاع الخدمات "خدمات استهلاكية - صحة - تعليم - وسائل ترفيه - شبكة الأمان الاجتماعي ، والمشاركة الاجتماعية "الديمقراطية الاجتماعية "أي الحاجة إلي المشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع ... أي الرغبة في التحسين والإتقان والابتكار التي تمثل حاجات أساسية تميز الإنسان عن الحيوان (رضوان ، 1990، ص43) كذلك الحاجة إلي الانجاز " وهي الحاجة للوصول إلي الأهداف التي تتحدى قدرات الفرد" (جراري، 1048هـ، ص228) كالابتكار والإبداع وفن القيادة ومواجهة الصعاب، ولعل هذا يحتاج لشخصية قيادية يشعر فيها أبناء المجتمع

بالارتياح وانخفاض التوتر إذا استطاعوا أداء أعمال تتحدى طاقاتهم وقدراتهم (بدر ، 1418هـ، ص60) إضافة إلي غياب دور الإدارة المحلية "المجالس البلدية" التي أصبحت في الغالب مواردها محلية .

يبدو أن هذا التوقع نتيجة طبيعية؛ بسبب أن تشوه التصرف في قيمة استيراد السلع تداعي على قطاع الخدمات، وعلي حياة الإنسان، فتضخم قيمة السلع في السوق وهي التي ذكرت كقضايا: المضاربة في العمولات- احتكار وسوء توزيع الاعتمادات ... مع غياب اعادة تعريف دور الدولة *بسبب التغول المليشياوي،وضعف الرادع القانوني ، وتعدد المراحل الانتقالية ... وانخفاض ايرادات الدولة من النفط ، في ظل تهرب ضريبي زاد من عجز الموازنة،وفاقم الوضع المعيشي "للمواطن" الذي يعتمد على دخل الدولة .

من خلال ذلك يتضح أن الإقتصاد الليبي عاطل عن العمل لأنه يصرف دخل ، فهو لم يكن صناعي يقدم خدمة منظورة ،أو انتاجي يقدم خدمات صحية سياحية تعليمية أو استشارية ... تحدث قيمة مضافة للاقتصاد.

ب- مصطلح التنمية البشرية : عائق غياب التوازن والفجوة بين السلع والخدمات يستلزم إعادة النظر في دور الدولة بشكل عام ، ودورها في توجيه النشاط الاقتصادي التنموي على وجه الخصوص ، والتأكد من مصداقية هذا التحول الاقتصادي يجب فهم تهيئة السياسات المالية والنقدية والمؤسسية والقانونية لهذا التحول - مع علاج الاختلالات في الهياكل الاقتصادية ، من أجل إعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد الليبي وما يتطلبه من كفاءة .

فالبحث في الحد من التفاوت على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة الواحدة هو من مهام ودور التنمية البشرية مثل: التفاوات في المرتبات، والفجوة المتزايدة الاتساع بين النخب العلمية والنخب السياسية في المجال العام الليبي . (طاهر، 1997، ص54)

وفي هذا المقام هناك عائق ... في صرف الميزانيات منذ 2011م وهو إن التحول الاقتصادي لنظام السوق "السلع" ،لم يستتبعه آليات في التحولات الاجتماعية " الخدمات" إذ لم يكن هناك توازن بين مفهوم طرح السلع مع الخدمات للعمل فيما بينهما بنفس الكفاءة والمقدرة فعدم الاقتران أو الترابط بين مهام ودور السلع ومهام ودور الخدمات ، يتصور الباحثان هو في إهمال توظيف مصطلح التنمية البشرية الذي يعتبر مكمل للتنمية الاقتصادية لأنه مرشد معنوي "للتوزيع" ، مقابل التنمية الاقتصادية المادية التي تعنى بـ " النمو" .

وفي هذا السياق يطرح سؤال نظير لسابق وهو ما هي علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية (القريشي، 2007، ص127) في ليبيا فالأولى إذا كانت من مهامها تكافؤ توزيع الدخل ، وتقليل الفوارق الاقليمية والقضاء على الفقر، فالأخرى من مهامها الخصائص الديموغرافية التوزيعية لأحداث التنمية المكانية على" مستوى الخدمة الصحية التعليمية... " ، والمشاركة السياسية ، والمستوى الثقافي.. في حين التنمية المستدامة جامعة لاستدامة الموارد المادية والمعنوية مع اتاحة الفرص للجميع.

وفي هذا المقام فإن مؤشر الفصل لا الجمع والتفكيك لا الوصل بين السلع والخدمات وبين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هو الموجود في المجال العام الليبي ومن هذه المؤشرات :

1- تأثر مستوى معيشة الأفراد "القدرة الشرائية" نتيجة التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر في المأكل والمشرب والملبس أو في البناء المعماري ومستلزماته مع ثبات في المرتبات لغالبية موظفي الدولة ... وإن كان تم الدعم كمسكن فكان بمنحة أرباب الأسر.

2- أثرت سياسة التحول الاقتصادي من الاشتراكية المعدلة إلي الرأسمالية المتوحشة على توزيع الدخل ، وما استتبعه من فوارق داخلية في المرتبات وإلغاء الدعم على السلع الغدائية " الجمعيات الاستهلاكية" أثر على مستوى الطبقات الفقيرة " معلمي المدارس، ومرتبات الضمان الاجتماعي ".

3- غياب مفهوم الطبقة الوسطى حيث أن الدخول تركزت حول خط الفقر وهي " 450 دينار " وهي أقل من قيمة 100 دولار في السوق الموازي ، ويمكن للمراقب أن يرى التفاوت في البنيان وتنوع موديل السيارات والمصحات الخاصة ، ويسمع عن ثراء فاحش لصغار السن بسبب المضاربات والاعتمادات المستندية ، وغنم أموال "الدولة" في مؤسساتها العامة.

4- انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق على قطاع الخدمات الصحة التعليم ، فالمستشفيات التابعة للدولة ما زالت موجودة كهيكل تنظيمي، ولكن ينقصها الموارد المالية لتقديم خدمة صحية عالية .

5- صرف اعتمادات مستندية لتجار دون مراقبة لنوعية السلع وجودتها وحقيقة الأموال التي جلبت بها السلع (تقرير ديوان المحاسبة ،2017م، ص214) بل بعض الأموال تم المضاربة بها في السوق الموازي ، أو تحويلها للخارج ، أو جلب سلعة رديئة ، وبيعها بسعر "مدعوم" وهي في الحقيقة لا تقل ماديا إلا قليل عن سعر بعض السلع في السوق الموازي .

6- تم تسليع القيم والثقافة وحتى الدين في بعض الفتوي التي هي ارشادية وغير ملزمة من الناحية القانونية ، هذا التسليع تداعى على قطاع الخدمات العامة التي صارت تقدم كسلعة ذات مقابل مادي، وليس كخدمة اجتماعية تقدمها "الدولة" للمجتمع كمساندة ودعم أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. مع العلم أن مفهوم التنمية البشرية منذ 1976م أدخل في طياته الأبعاد الاجتماعية في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية وتمت الدعوة فيه إلي" إستراتيجية الاحتياجات الأساسية" والذي أشار أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى أي بإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين اجتماعيا. (رومانو، 2003،ص52)

هذا الطرح يوضح أن التنمية البشرية والتي من مهامها العدالة التوزيعية للسلع والخدمات هي في حالة سبات في المجال العام الليبي لغياب البعد الخدمي الاجتماعي فيها.

ج- **مصطلح التنمية المستدامة ؟** مع إزدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية على كوكب الأرض ظهر مصطلح جديد للتنمية اقترن فيه استمرار التنمية بعدم الإضرار بالبيئة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية البشرية ، عرف هذا المصطلح باسم "التنمية المستدامة"، والذي ظهر وتبلور لأول مرة (موسشيت،2000، ص21، 72، 73) في تقرير برونتلاند Report Brundtland ونشر لأول مرة في 1987 (عبدالسلام ، 1998، ص155) كما أقر بروتوكول كيوتو 1997 الحد من انبعاث الغازات على رأسها ثاني أكسيد الكربون، وفي 2002 ، أنعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبرغ بجنوب إفريقيا ونادى بتعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة :تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، تنمية

بيئية بإعتبارها دعائم معززة ، تم تلتها مؤتمرات تناقش قضية تغير المناخ من 2007 -2010 في أندونيسيا ، والدنمارك ، والمكسيك (منشورات الامم المتحدة ، 2002، ص9)

بناء على ذلك ، أي بعد الإشباع في مجال تقديم السلع كتنمية اقتصادية وتقديم الخدمات في مجال التنمية البشرية كعدالة توزيعية مكانية اجتماعية ، انعطف المجتمع الدولي للحديث عن التنمية المستدامة من أجل استثمار الموارد الاستثمار الأمثل مع الحفاظ على البيئة.

ولعل السؤال الواجب الطرح في هذا المقام هو "أين نحن" من (خريطة طريق) معايير التنمية ؟ التي تتناول سيرة منشأ مصطلحها التاريخي ،عن طريق معرفة المصطلح الأقرب للتداول والأنسب في المجال العام الليبي، حتى يتسنى للباحث الوعي والفهم بأن النحن الليبي كأيديولوجية وهوية وطنية، هل انتقل من المفهوم الضيق للتنمية "التنمية الاقتصادية" التي تقتصر على قضايا النمو؛ إلي معنى متقدم أخر تنمية إنسانية وإلي معنى أشمل وأعم يشمل المجالات السياسية والاجتماعية والبيئية... كتنمية مستدامة ، وهذا يعني أن التنمية ماعادة تقتصر على تقديم السلع والخدمات إذ السلع تقابل الجانب الاقتصادي والخدمات تمثل الجانب الاجتماعي ، بل هناك أيضا المشاركة في فرص التنمية مثل: تمكين تعزيز قدرات الأفراد من خلال تفعيل قيمة المواطنة في جانبها السياسي في نطاق الحكم الرشيد، إضافة إلي الحفاظ على البيئة، والتمتع بالمعرفة والحرية، واحترام الذات وتحقيق الذات " القيم الإنسانية " فالتنمية الإنسانية هي تنمية الناس من أجل الناس وبالناس لتأكيد سمو الإنسانية ورفعة قيمة الإنسان (عارف، 2008، ص5) وهذا ما أشير إليه في تقرير التنمية البشرية بأن قضية الاستدامة قضية عدالة اجتماعية تهتم بتقليص الفوارق في الصحة والتعليم والدخل . (تقرير التنمية البشرية ، 2011، صA11)

ولكن في المجال العام الليبي ليس هناك نقص في توفر الموارد المادية والمالية في الدولة لكن الظروف الخاصة في إدارة الأزمة، توضح أن الموارد البشرية العلمية هي المغيبة في تصدر المشهد، فمن يتصدر القيادة "نخب سياسية" فاقدة لصفة التكنوقراط " الخبراء والفنيين" ترتب عليها عموميات أزمات التنمية وهي : أزمة الهُوية في "الانتماء الوطني" إذ تم تلقيحها بمزدوجي الجنسية ، وأزمة الشرعية كانت بـ"تعدد المراحل الانتقالية" وتدخل الخارج في الداخل ،كما تم تشويه فكرة المشاركة السياسية بين مصطلح التصعيد والانتخاب والعزل السياسي ، في ظل غياب عدالة التوزيع الاجتماعية ، وانعدام الاستقرار الأمني ، وتنظيم السلطة صار أفقي لا عمودي أثرت فيه جماعة المصالح والمليشيات (وهبان ، 2003، ص104،105)

بالتالي فإن التنمية المستدامة هي مرحلة ثالثة بعد مرحلتين سابقتين لها هما: التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية "الاجتماعية"، ولا يمكن تخطي المراحل ، وهذا يعني أن المجال العام الليبي أيديولوجيًا وفكريًا لا زال يحاول فكرًا وتنظيمًا وحركيًا تثبيت مصطلح التنمية الاقتصادية الذي لم يستوفي شروطه ويتحقق في أرض الواقع لا في مجال المرتبات أو في مجال الاشباع السلعي، في ظل غياب الخدمات المكانية التوزيعية الاجتماعية على المستوى القطاعي والاقليمي كتنمية بشرية وذلك بسبب غياب استراتيجية التخطيط القومي الشامل.

النتائج :

1- التحول من الانفاق العسكري والأمني إلي الانفاق على احتياجات التنمية غاية في الأهمية في المجال العام الليبي ، مع الحد من التفاوت في الدخل وتحسين التعليم والخدمات الصحية،ومحاربة الجوع عن طريق اعادة توزيع الموارد أو اعادة تخصيصها للمجالس البلدية، وحماية التنوع الثقافي وتنمية واستثمار العنصر البشري بتدريبه وتطويره لاستمرار التنمية، إضافة إلى التداول السلمي للسلطة مع وجود آليات فاعلة للمساءلة والمحاسبة في كل مستويات الإدارة ، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية "اقتصاد المعرفة " للارتقاء بالنمو الاقتصادي.

2- الليبيون امام نظام قديم لم يكتمل هدمه،وآخر جديد لم يكتمل بناؤه، كما يعلو صوت الايديولوجيا المستوردة- ونخبة غير مسيسة دخلت في عمق السياسة ، لا تمثل الشارع، وقيادة فاقدة للبوصلة غاب عنها المشروع الوطني، رغم توفر فرصه وامكانياته لأحداث التنمية، في ظل وسط رياح اقليمية ودولية عاتية .

3- الليبيون أمام احزاب لم تعهد اللعبة السياسية ولكنها انخرطت فيها بمفاهيمها الخاصة فتلاقفتها جماعات الضغط المحلية والدولية، في ظل التشتت والتشرذم السياسي والشخصنة وبطء النضج السياسي واستقطاب حاد بين القوى السياسية صارت فيها العملية السياسية شبه عنيفة "مسلحة" تفتقد العقلانية في مناقشة احتياجات ومطالب وقضايا الدولة.

4- البحث عن الهُوية،تحول فيها المجال العام الليبي من ثنائية القومية والافريقية إلي ثنائية المدني والعسكري ولكن مع من يقف الشارع؟ الحقيقة هذه اشكالية نزاع على ثنائية مصطلح ليس بأصيل ، لأن الاشكالية الرئيسية هي اشكالية البحث عن دولة قانون التى تقوم على العدالة الاجتماعية وتنمية واستدعاء الهُوية يكون بقدر التهديد لها، مع ضرورة التوازن بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي في التنمية المكانية .

5- في غياب الدولة اسمًا وفعلاً،صارت المحافظات والبلديات تقوم بالاجتماعات مع سفراء دول للبحث عن محددات التنمية .

6- الخروج من الأزمة لا يتم إلا بالحوار والتوافق الوطني وضرورة تحلي كل الجماعات بالمهارة السياسية والمرونة والتوافق لتفعيل التنمية .

التوصيات :

1- ضرورة اقتران الهُوية الوطنية بالتنمية مع الايديولوجية السياسية لمواجهة كل أيديولوجي مستورد ودخيل يفكك ويفصل ويهدد الأمن القومي للدولة ويتداعي على مؤشرات النمو.

2-ضرورة اقتران السلع بالخدمات لاشباع احتياجات المواطن واحداث قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني

3- ضرورة اقتران النخبة السياسية بالنخبة العلمية لتوحيد صناعة القرار السياسي في الدولة .

4- ضبط مراحل التنمية بدراسة كل مرحلة عل حدة لفهم ومعرفة ما تحقق منها في المجال العام الليبي .

الإحالات والمراجع:

[*]- في هذا الصدد يتصور جون رولز: "أن الوثيقة الدستورية باعتبارها العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة ،يجب أن تتأسس على قيمتين :تداول السلطة وتداول الثروة كمتلازمين لا ينفصلان" انظر: العمراوي ، محمد، 2015م ، **العدالة الاجتماعية مقاربة المفهوم والأبعاد** ، الأحد 28 يونيو 2015م ، الرابط :

https://www.aleqt.com/2015/06/28/article_969073**.html**

[1]- **من حيث المنشأ كلمة الأيديولوجية** : ظهرت لأول مرة حينما أراد نابليون أن يحقر الفلاسفة الذين عارضوا أطماعه الاستعمارية بعد اعتلائه السلطة ، وكان يعني بذلك : أن أفكارهم واهمة ، وغير واقعية وعملية بالنسبة لمجريات الأمور في حلبة الصراع السياسي " ، فأصبحت اللفظة تطلق على كل فيلسوف تصطبغ فلسفته بطابع مذهبي ينأى بها عن الحقيقة .انظر :عبد الله ،عصام ،2001م، **من تاريخ الأفكار إلي علم اجتماع المعرفة** ، القاهرة :كليوبترا للطباعة والكمبيوتر،ص139. ومن بعده كان لكارل ماركس تصور أخر حيث نسب صفة الأيديولوجية إلي كل تصور عقلي سواء كان عقيدة دينية أو مذهب فلسفي أو إيماني أخلاقي ، فصار تفسير رأى الخصم بأنه طريقة أيديولوجية تنطوى على معنى الأسطورة والوهم واللغو الفارغ والتجريد البعيد عن الواقع . ولكن كارل ماركس أعاد موقفه من وصفه للأيديولوجية بالوعي الزائف إلي اعتبارها أنها معكوس للواقع ، وبأن لها وظيفة في البناء الاجتماعي للمجتمع ، على اعتبار أن الصراع الطبقي هو المحرك للتاريخ ومع هذا التأكيد اكتسبت الأيديولوجيه أساسا واقعيا . وأشار أيضا إلي **أن كل طبقة يجب أن يكون لها تصور خاص للكون والمجتمع والتاريخ** ، المرجع السابق ، من ص 139 - 141.

[*]- تنمية الأيديولوجية لا أيديولوجية التنمية .

[2]- مانهايم ،كارل،1980م،**الأيديولوجيا واليوتوبيا ، مقدمة في سيولوجيا المعرفة** ، ترجمة دكتور محمد رجا الديريني، الكويت : شركة المكتبات الكويتية، ص57 ،59 .

[*]- يندرج ضمن هذا التوجه الهُوية واللغة والثقافة وأبطال التاريخ واقعيين أو أسطوريين والوقائع التاريخية المجيدة

**- المفاصلة مصطلح لسيد قطب يفصل فيه ما بين التوجه الإسلامي والتوجه "الغربي" العلماني ، في حين العزل السياسي في ليبيا يناظره مصطلح اجثتات البعث في العراق ،وهو عزل قيادات الصف الأول والشخصيات الاعتبارية وأهل الاختصاص وكل من تقرب من النظام السابق ، مهملين قدرتها وكفاءتها وخبرتها أو استشارتها في مجال تخصصها وتجربتها.

***- ماليزيا الصين سنغافورة كوريا الجنوبية " عالجت "الذات والموضوع" بإقامة التوازن ما بين التنمية الاقتصادية الشمولية والقيم الإيجابية أو الروحية في المجتمع ، مع الحفاظ على الأصالة والانفتاح التام على المعاصرة . في ظل تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وتشجيع ودعم الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المؤسساتي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

**** من أين أنت يتبعه سؤال من نحن ؟ نحن المتفق أو المختلف في داخل البلد الواحد ؛ وإذ لم ينضبط الاختلاف والاتفاق بـ"المواطنة" يترتب عليه سجال في الهُوية.

*****- هناك مفاصلة وعدم ارتباط في الغالب مابين النخبة السياسية التي تصنع القرار وتؤثر في صنع القرار التي بعضها مليشيات ، وبين النخب العلمية التي في حالة عزلة وربما تنطبق عليها مقولة " ألزم بيتك" .

******- في المراسلات الإدارية يتم المخاطبة بدولة ليبيا فلا يوجد مدلول سياسي مقترن بها هل هي : جمهورية،أو ملكية... دولة موحدة أو اتحادية ، أم لا زالت جماهيرية وفق القوانين واللوائح .

*******- لا يجوز -بحسب منهايم- تحليل الوعي المجتمعي، من خلال مواقع طبقية واحدة، أو مدينة أو طائفة لأنه سيكوّن قراءة أيديولوجية.

[3]- بتصرف مراجعة كتاب عماد، عبد الغني ،2017م، **سوسيولوجية الهوية، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، مراجعة: فادي كحلوس ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

[*]- العسكري في الواقع الليبي تتصارعه أيديولوجية المليشاوي "أمراء الحرب"، ومساعي تأسيس جيش وطني.

[4]- زكريا ،فؤاد ،1988م، آفاق الفلسفة ، بيروت: الدار البيضاء،المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، دار التنوير ، ط 1،ص298 ،299 .

[5]- المقصود بها أرضية ايديولوجية " النظام الجماهيري" التي تقوم عليها المعرفة السياسية في عصر معين ، ومجاله المرئي ، والمرتكز الثابت الذي يوزع خطاباته ، أي المجال الذي تنتشر فيه موضوعاته ، وقانون تواتر مفاهيمه ، إضافة إلي كيف ينهار نظام فكري ما في لحظة معينة من الزمن ليحل محله نظام آخر جديد ، انظر: ميشيل فوكو ، **الكلمات والأشياء** ، ترجمة : الصفدي، مطاع ، يفوت ،سالم ،عرودكي ،بدر الدين ، أبي صالح جورج ، أسطفان ، كمال ، مراجعة : زيناتي جورج، و صفدي مطاع ، بيروت : مركز الإنماء القومي ، 1990 ، ص189 ، 190 .

[*]- نفس السؤال يطرح علي " هبة فبراير" هل تبحث على تنمية فبراير كأيديولوجية ، أم تبحث عن فبراير التنمية ؟

[6]- يستعرض كارل مانهايم في كتابه الايديولوجيا واليوتوبيا الصادر في عام 1929م تطور المعرفة ،وتطور المنطلقات والمناهج الفكرية الخاصة بالتوصل إلى المعرفة ، وقرر أن فعل التعرف كان يتم بين قطبين " موضوع المعرفة والذات العارفة" في العصور الوسطى في أوروبا ، وبإسقاط هذه المعرفة

السياسية على المجال العام الليبي وقياسا عليها فإن هذه المعرفة كان فيها التفكير وإنتاج التفكير مقصور على القيادة السياسية في فترة النظام السابق "الذات العارفة" ،أما المجتمع "الموضوع" فكانت المعرفة تلقن له، وكان الموضوع الملقن هو معيار الصواب، وكانت هناك نظرة واحدة شاملة للواقع ، ولكن في أحداث 2011م ما يقابل مرحلة الاقطاع في العصور الوسطى انقسمت البنية الاجتماعية والسياسية في ليبيا إلي فئات متصارعة"من الآحادي إلي المركب" ،فتعددت الايديولوجيات ، وتزعزعت وحدة الفكر ، وقامت حالة من التشرذم أدت إلى فقدان التوازن الداخلي بين الأفراد والجماعات ، وفقد الناس ثقتهم بالأحزاب و"رجال السياسة" وصار الموضوع الواحد يرى بطرق مختلفة في العائلة الواحدة " مؤيد ومعارض" هذا الأمر هدد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وأهدر الطاقات التنموية ، فلم يعد الحديث عن موضوع التنمية التي أهدرت وأفسدت بل صار الحديث عن الذات السياسية التي تتولى الأمر والتي زيفت الوعي ومحتواه وغاياته وكيفية تصحيحه والتي تقابلها برجوازية العصور الوسطى في أيديولوجيتها وفتواها ، **بتصرف** راجع : مانهايم ، كارل ،1980، **الأيديولوجيا واليوتوبيا ، مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة** ، مرجع سابق، ص 12 ، 13 ، 43 من مقدمة الترجمة .

[*]- عند القبض على الأسراء في أحد الغزوات ، رجح الرسول صلى الله عليه وسلم فكرة التنمية على القتل كأيديولوجية حربية بأن يُعلم كل أسير عشرة من المسلمين مقابل اطلاق سراحه.

[7]- المتمثلة في اختلاف الرؤية والمصلحة والرغبة في تبرير كل جماعة لوضعها الخاص. ينظر : عبد الله ،عصام ،2001، من تاريخ الأفكار إلي علم اجتماع المعرفة ، مرجع سابق، ص148 .

[8]- مصطلح التمكين (empowerment) أو Empower : يعتبر هذا المصطلح من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، في أدبيات هيئة الأمم المتحدة في الثمانينيات القرن الماضي ،ولاسيما حينما جاء في سياق إستراتيجية تمكين النساء لما يواجهنه من مخاطر على أساس النوع والجنس وحرمانهن الفرصَ المتكافئة مع الرجال في التعليم والعمل والسياسات، مع الإشارة إلى أن المصطلح تضمن منظومة مفاهيم جرت محاولات مأسستها، وهي: (المشاركة، والشفافية، والمساءلة، واللامركزية، والإدارة الصالحة ...) وكان المصطلح مرتبطا في تحقيقه بوجود الديمقراطية القائمة على المشاركة والحوار بين الحاكم والمحكوم في ظل وجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرار مع إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية، وفقًا لحكم القانون، وبما يضمن نموَّها المستدام وخلوها من سوء المعاملة، أو الفساد الإداري. انظر: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفيم)، **المبادئ المعنية بتمكين المرأة**، ص.2،1

[9]- **مصطلح التشبيك:** كثر الحديث في الدراسات الأكاديمية عن مصطلاح التشبيك؛ الذي يحدد معالم تقسيم مسؤولية الأدوار داخل نطاق الدولة إلي ثلاث عناصر رئيسية كما يشير إليها **دارن بارني** وهما: 1- عنصر الفواعل أو"**العُقد**" ويحتضن: القطاع الحكومي، والخاص، والأهلي ....2- عنصر الروابط وهي منظومة العلاقات الاجتماعية كروابط الصداقة، والقرابة، المعاملات التجارية، والتمثيل الدبلوماسي ، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية ... وهذه الروابط هي سلوكيات الفواعل 3- التدفقات وهي قنوات الاتصال التي تمر فيها تفاعلات الأفراد والجماعات والدول مع روابطها .لمزيد من التفصيل انظر: بارني ،دارن ، 2015م ، **المجتمع الشبكي** ، ترجمة: أنور الجمعاوي ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والنشر، ص13،12 ..،39 .

* - **الاحتياجات:** تتمثل في أسس حياة وجود المواطن مثل المأكل والمشرب والمياه والكهرباء والمعاش... وقد عرف الشاطبي الحاجيات في قوله :" هي ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلي الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب وإذا لم تراع دخل المكلفين- على الجملة- الحرج والمشقة. انظر: الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم ، ج2، **الموافقات** ، بيروت ، دار المعرفة ، ص12،11

[**]- **المطالب :** تتمثل في رفع سقف الاحتياجات من المعاش وما على شاكلته إلي زيادة فيه.

*** -**من القضايا العشرة الدولية المتداولة عن التنمية تتمثل في** : تكنولوجيا المعلومات - علم الروبوتات - الطاقة الخضراء - صناعة الفضاء- هندسة المحيطات والسفن ذات التقنية العالية - صناعة السكك الحديدية - صناعة الطاقة - المواد الجديدة - الطب والأجهزة الطبية - الآلات الراعية .

[10]- صالحي ، صالح ،2006، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي – دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات** ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1، ص 88.

[*]- يتصور الباحثان أن هناك تراتبية في سلم إشباع حاجيات المواطن في أي دولة ، حدد الباحث أنها تبدأ من مفهوم الاحتياجات الأساسية لأي مواطن فهي من أسمها حاجة له " حاجته " وهي حقوق سياسية وقانونية واقتصادية... من ضمنها المواطنة " الحق في الانتخاب والحق في الوظيفة أي تسعى الدولة لتوفير حياة كريمة لمواطنيها ، أم المطالب فهي ارتفاع سقف الاحتياجات مثل : زيادة راتبه كان ألف يطالب برفع سقفه إلي ألفين أو توازنه مع زيادة متطلبات الحياة ، أم القضايا فهي تمس أمن الدولة وسلامة أركانها " الشعب والإقليم والهيئة الحاكمة " وفي ذلك تفصيل .

[*]- هذا الطرح يوضح أن المجال العام الليبي لا زال في حوار مع مرحلة كيف نحقق التنمية الاقتصادية التي تهتم بالموارد الاقتصادية "تقديم السلع والخدمات" وكيفية توزيع العائد منها بعدالة ،في ظل استثمارها الاستثمار الأمثل ، ثم تأتي مرحلة التنمية البشرية التي تهتم بالفرد ومستوى معيشته ، ولم نصل بعد للتفكير في التنمية المستدامة التي تعنى بتوفير احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة لأنه لم يتم إشباع الحاجات الأساسية للأجيال الحالية ؛ عليه يجب تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية أولا في ظل مراقبة مفاهيم التنمية المستدامة ،ومراقبة الزيادة في التنمية مع الحفاظ عل البيئة وحماية المواطن.

[1]1 -برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ترجمة: رضوان،عبد السلام ، عدد 155 ،يونيو 1990 ،**حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي:الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات** ، الكويت: مجلة عالم المعرفة، ص43

[12]- جراي ،جبريل ،1408هـ، **مدخل علم السلوك التطبيق لإدارة الناس**، ترجمة :وليد هوانة ، الرياض: معهد الإدارة العامة ، ص228

[13]- بدر ، حامد أحمد ،1418هـ، **السلوك التنظيمي**، الكويت دار القلم ، ط6،ص60 .

[*]- يعد دور الدولة ضروريا وحيويا في وضع القواعد المنظمة للقطاع الخاص ، وتقديم التسهيلات اللازمة لنشاطه ، بالإضافة إلي دور الدولة في توفير الخدمات العامة .

[14]- طاهر، جميل، 1997، **تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد التاسع – خريف، ص 54.

[15] - ففي عقدي الثمانينيات والتسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا رياديًا في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره الصادر في 1990 ، والذي عرف فيه التنمية البشرية بأنها : " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات،....إلخ. انظر : القريشي ،مدحت ،2007 ، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات**- الأردن ، عمان ، دار وائل للنشر، ط 1، ص 127.

[16]- يشير تقرير ديوان المحاسبة لعام 2017م : (إن الاعتمادات، وسندات برسم التحصيل، تعطى لأشخاص يطلق عليهم مسمى "رجال أعمال " يمنحون الثروة الليبية عبر تحويلات العملات الصعبة ،بقيمة زهيدة، ليبيعوها في السوق السوداء؛ باضعاف ثمنها إذ تحصل هؤلاء اللصوص على مبلغ 86.338.958 مليون دولار بسعر 112 مليون دينار ، لتوفير احتياجات الدولة من الغذاء، مع العلم أن قيمة السلع الموردة بلغت 7% في حين 93% من الأموال قاموا بتهريبها للخارج لإعادة بيعها للمواطن البسيط بسعر 480 مليون دينار ، والجدير بالذكر أن الأموال التي تم تحويلها كاعتمادات ومستندات برسم التحصيل من مصرف ليبيا المركزي من بداية 2016م إلي تاريخ 2016/11/30م تبلغ قيمتها 4.5 مليار دولار تقريبا) تقرير ديوان المحاسبة ،2017م ، **فساد الاعتمادات والمستندات برسم التحصيل** .ص214.

[17] - رومانو،دوناتو ،2003، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي** ، دمشق : المركز الوطني للسياسات الزراعيةNAPC ، ص 52

[18]- للعلم أن مصطلح التنمية المستدامة لم يكن شائع ومألوف في المجالات الأكاديمية قبل مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ريو دجانيرو في يونيو 1992م وقد عرف المؤتمر التنمية المستدامة على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يتساوى جيل الحاضر وجيل المستقبل في الحاجات البيئية والتنموية "حيث أنه لن يتحقق أي تنمية مستدامة دون أن تكون البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.ويرى كل من "س.لي كامبل"و"وولتر.و.هيك" أنه لا يمكن التحدث عن تنمية مستدامة دون تحقيق توازن بين العناصر الثلاثة المكونة لها والمتمثلة في: الأهداف الإيكولوجية (وحدة النظام الايكولوجي،التنوع البيولوجي،والقضايا العالمية)، والأهداف الاقتصادية (النمو، المساواة، الكفاءة)،والأهداف الاجتماعية (التمكين،المشاركة،الحراك الاجتماعي،التماسك الاجتماعي، والهوية الثقافية، والتطور المؤسسي) انظر: موسشيت،دوخلاس(محرر)، 2000م، **مبادئ التنمية المستدامة** ،ترجمة : شاهين ،نبهاء ، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1، ص21. 72، 73.

9- عبد السلام ، محمد السيد ،1998م، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص155 .

10- منشورات الأمم المتحدة ،26 /8- 4 /9، 2002 **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة– جوهانزبرغ**، نيويورك، ص9.

11- عارف،نصر ،2008 ، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها** ،القاهرة: مجلة ديوان العرب ، ص .5

12 قرير التنمية البشرية ،2011 ، الأوضاع البيئية تهدد التقدم في العالم ،ص A11

13-بتصرف، وهبان 2003 ،أحمد **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ،د.ط ، الإسكندرية :الدار الجامعية،ص 104، 105.